الصراعات الإفريقية والحاجة إلى العدالة الانتقالية.. الصومال نموذجاً

د. محمد تورشين

كاتب وباحث متخصص في الشؤون الإفريقية - أستاذ دراسات النزاعات والسلام بجامعة نيالا - السودان

تعاني القارة الإفريقية، وبشكلٍ دائم ومستمر، من الصراعات المسلحة والحروب الأهلية منذ فجر استقلالها عن القوى الاستعمارية، حيث يعاني أكثر من ١٥ دولةً من إفريقيا جنوب الصحراء من الصراعات والحروب الأهلية. تختلف عوامل وأسباب الصراعات من دولةٍ إلى أخرى، لكن هناك دوافع مشتركة، ومنها الفشل السياسي والاقتصادي، والآثار المرتبطة به كالفقر والبطالة وغياب الحكم الرشيد والحوكمة.

وعلى الرغم من حالة الفشل السائدة في معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء، التي تعاني من اتساع نطاق الحروب والصراعات، فإن هناك بعض النماذج (جنوب إفريقيا، روندا، غانا) استطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة في تطبيق تجربة العدالة الانتقالية، وتجاوزت التحديات التي واجهت عدداً من الدول الإفريقية التي خرجت من مراحل تميزت بالصراعات والنزاعات المسلحة، التي خلفت آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة انعكست على السلم الاجتماعي.

مشكلة الدراسة:

تتمتع إفريقيا بتاريخ معقد يتسم بأشكال مختلفة من العنف والصراع وانتهاكات حقوق الإنسان، وبينما تمر العديد من البلدان بمرحلة انتقالية نحو السلام والديمقراطية، تصبح مسألة كيفية معالجة أضرار الماضي وبناء مستقبل عادل وشامل أمراً بالغ الأهمية، وهنا يأتي دور «العدالة الانتقالية»، التي تشمل مجموعة من الآليات التي تهدف إلى معالجة إرث الماضي، وتأمين المساءلة، وتعزيز التعافي، ومنع العنف في المستقبل.

لذلك؛ فالسؤال الرئيس هو: كيف يمكن تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بشكل فعّال في سياقات إفريقية متنوعة، لمعالجة أضرار الماضي، وتعزيز الشفاء، وتأمين المساءلة، ومنع العنف في المستقبل، والمساهمة في بناء مجتمعات مسالمة وعادلة؟

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن هذا السؤال، مع تناول فرص العدالة الانتقالية في بلدٍ (مثل الصومال) ما زال يعاني من ويلات الحروب.

وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما الأشكال المختلفة لآليات العدالة الانتقالية المستخدمة في إفريقيا، وما نجاحاتها وحدودها؟
- ما دور العدالة الانتقالية في معالجة آثار الانتهاكات التي وقعت في حق الضحايا؟
- ما فرص العدالة الانتقالية في الصومال؟

وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً: مفهوم العدالة الانتقالية.

ثانياً: نماذج من تجارب العدالة الانتقالية في القارة الإفريقية.

ثالثاً: آليات العدالة الانتقالية.

رابعاً: فرص العدالة الانتقالية.. الصومال نموذجاً.

أولاً: مفهوم العدالة الانتقالية:

العدالة الانتقالية Transitional justice، هو مفهوم يشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير: الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات.

يُعدّ مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي ما تزال غامضةً بالنسبة للكثيرين، ولاسيما فيما يتعلق بالمقطع الثاني من المصطلح؛ أي «الانتقالية»، إذ يثور التساؤل: هل توجد عدالة انتقالية؟ وما الفرق بينها وبين العدالة التقليدية المرتبطة؟

وهنا؛ لابد من توضيح أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية؛ في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية، مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي، وكل هذه المراحل تواكب في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية، والسعي لجبر الأضرار لدى ضحايا الانتهاكات الخطيرة[1].

على الرغم من أن مفهوم العدالة الانتقالية ظهر في أعقاب محاكمات نورمبرغ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنه يمكن تقسيم تطور مفهوم العدالة الانتقالية إلى ثلاث مراحل رئيسة، تشمل المرحلة الأولى القانون الدولي المطبق ضد ألمانيا والمسؤولين الألمان بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ ولا سيما محاكمات نورمبرغ (١٩٤٥م-١٩٤٦م)، التي أرست الأساس لتحديد المسؤولية الفردية عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ترتبط المرحلة الثانية بالتغيرات السياسية مع

(١) هند مالك حسن، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٩، ص١٤٦.

نهايــة الحرب البــاردة، والتحول الديمقراطــي بعد الحكم الاســتبدادي في أمريــكا اللاتينية وإفريقيــا، وبعد تفكك الاتحاد الســوفييتي في أوروبا الشــرقية وآسيا الوسطى، والذي كان مصحوباً بمطالبات للتعامل مع مظالم الماضي.

في المرحلة الثالثة: انتقلــت العدالة الانتقالية إلى ما هــو أبعد من العدالة الجزائية، وأُدمــج فيها آليات متزايدة التعقيد، مثل العفو، وقول الحقيقة والمحاكمات/العقوبات، فضلاً عن العناصر التصالحية المتكاملة للعدالة. وفي هذه العملية؛ أصبحت العدالة الانتقالية مرتبطة بشــكل أساسي ببناء (إعادة) الدولة، والأكثر شــهرةً في هذا الســياق كانت لجنــة الحقيقــة والمصالحة في جنــوب إفريقيا (١٩٩٥-١٩٩٨م)[١].

شــهدت القارة الإفريقية العديد مــن تجارب العدالة الانتقاليــة، من أهمهــا تجربة رواندا وســيراليون وجنوب إفريقيا وغانا وســاحل العاج، ورغم حداثــة فكرة العدالة الانتقالية نســبيًّا؛ فــإن الربع الأخير من القرن العشــرين قد شــهد تجارب مهمة فــي مجال العدالــة الانتقالية في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الصدد؛ بدأ موضوع العدالة الانتقالية يطرح نفسه خلال الســنوات الأخيرة، وبدرجات متفاوتة، في الســياقات الوطنية لبعض البلدان الإفريقية. وقد تباينت صيغ طرح الموضوع، ســواء في شــكل دعوات رســمية لبعض صناع القرار السياسي، في سياقات تثبيت الســلم المدني وإنهاء النزاع المسلح، أو في صيغة دعوات رسمية ذات صلة بحاجيات تعزيز الانتقال الديمقراطي عن طريق المصالحات الوطنية. كما تباينت صيغ طرح موضوع العدالة الانتقالية بالنسبة إلى الضحايا والجمعيات المدنية المرتبطــة أو المتفاعلة معها، من خلال أشــكال متعددة، هيمنت عليها بصفة رئيســة الدعوات الرامية إلى الكشف عن الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب[٢].

وهناك تعريف ضيّق وتعريف أوســع للعدالة الانتقالية، يــرى التعريف الضيّــق أن العدالة الانتقاليــة هي: «مفهوم العدالة المرتبــط بفترات التغيير السياســي، والتي تتميز بالاســتجابات القانونية لمواجهة أخطــاء الأنظمة القمعية الســابقة»، أما التعريف الأوســع فهو تعريف الأمين العام الســابق للأمم المتحدة كوفي عنان، الــذي عرّف العدالة الانتقاليــة على النحو التالي: تشــمل مجموعــة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحــاولات المجتمع للتصالح مع إرث انتهاكات الماضي واســعة النطاق، من أجل ضمان المســاءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة. وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية، بمســتويات مختلفة من المشاركة الدولية أو المحاكمات الفردية، والتعويضات، والبحــث عن الحقيقــة، والإصلاح المؤسســي، والتدقيق والفصل، أو مزيج من ذلك[٣].

يتضمــن هذا التعريــف آليات جزائيــة مختلفة (مثل المحاكم والهيئات القضائية والانتقامية)، وآليات تصالحية (مثل قول الحقيقة والطقوس والعفــو)، للتعامل مع مظالم الماضي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد عرّفها الاتحاد الإفريقي بأنها: «تشير إلى مختلف تدابير السياسات والآليات المؤسسية (الرسمية والتقليدية وغير الرسمية) التي تعتمدها المجتمعات، من خلال عملية تشاورية شاملة، من أجل التغلب على الانتهاكات والانقسامات وعدم المســاواة التي حدثت فــي الماضي وتحقيق العدالة الانتقاليــة، من خلال خلق الظروف الملائمة لكلٍّ من الأمن والتحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي»[٤].

العدالة التصالحية والعدالة الجزائية:

تُعــدّ العدالة الانتقالية بشــكلها الحالي من المفاهيم الحديثة من حيث المفهوم والنشــأة، والتــي تم بلورتها من خلال تجارب وممارسات مرت بها الكثير من البلدان، والذي يُعــدّ بحدّ ذاتــه تطوراً للمفهوم، أضف إلــى ذلك إضافات

(١) Yusuf Hassan, Transitional Justice In Clan-Based Societies: Case Study Somalia, P.7.

(٢) العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات، مصدر سابق، ص١٤٧.

(٣) UN 2004: The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-Conflict Societies: Report of The Secretary General ((UN/S/2004/616.

(٤) Nomathamsanqa Masiko-Mpaka, Policy Brief: Traditional Transitional- Justice Mechanisms, Lessons from Africa, Centre for The study of Violence and Reconciliation, 2020, P.4.

ومســـاهمات الفقهاء والكُتّاب في هذا الشأن، ومن أهم هذه النظريات[1]:

١- العدالة التصالحية:

يركز مفهـــوم «العدالة التصالحية» بشـــكل خاص في مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشـــترك في محاولات تطبيـــق العدالة الانتقالية، ولاســـيما أن العدالة التصالحيـــة هـــي المعيار الذي يحدد نجـــاح أو عدم نجاح العدالة الانتقاليـــة برمتها، لأنها مرتبطة بصورة مباشـــرة بجبر الضرر للضحايا واستعادة حقوقهم وإدانة المجرمين. العدالة التصالحية تســـهم في إحـــداث تغييرات جذرية في المفاهيم، وكذلك في الســـلوكيات والتشريعات، فضلاً عن تعزيز روح التضامن بين مكونات المجتمع.

٢- العدالة الجنائية (الجزائية):

لقد عُرفت العدالة الجنائيـــة بأنها عبارة عن منظومة متكاملـــة يحاول العاملون في المجـــال الجنائي من خلالها الوصول إلى مجتمعات عادلـــة وآمنة ومعافاة من الجريمة، والحقيقـــة أن نظـــام العدالة الجنائية هـــو نظام يقوم على الالتزام، وذلك من خلال التمسك بحماية حقوق الإنسان من خلال تسيير سبل العدالة، وكذلك منع الجريمة ومكافحتها، حيث تكون الدولة الجهة المســـؤولة فـــي المقام الأول عن إقامـــة نظام ثابت وقـــوي من أجل منـــع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، والتي يجب أن تتسم بالإنصاف والإنسانية والفعالية والمساءلة، كما تكون ملزمة بالسعي في استخدام معايير الأمم المتحدة وقوانينها في منع الجرائم.

وتهدف العدالة الجنائية إلى تحقيق هدفين أساسيين، الهدف الأول: تحقيق المصلحـــة الخاصة للأفراد من أجل ضمان حرياتهم وحقوقهـــم بكل أبعادها، أما الهدف الثاني: فهـــو تحقيق المصلحـــة العامة للمجتمـــع، وذلك من خلال ضمان الأمن والاستقرار.

العدالـــة الجزائيـــة والعدالـــة التصالحيـــة طريقتان مختلفتـــان للتعامل مع انتهاك القواعد والظلم، تركز العدالة الجزائية على معاقبة الجناة ودعم ســـيادة القانون، في حين تركز العدالـــة التصالحية على إصـــلاح الضرر الذي لحق بالضحايا واستعادة الانسجام الاجتماعي.

اعتماداً على السياق؛ قد تفضل بعض الجهات الفاعلة نهجاً واحداً على الآخر، أو مزيجاً من الاثنين معاً، على سبيل المثـــال: تبنت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا نهجـــاً تصالحياً يمنح العفو للجنـــاة الذين اعترفوا بارتكاب جرائم، ولكنها واجهت أيضاً انتقـــادات لعدم توفير العدالة الكافية للضحايا. وفي المقابل، في رواندا، اتبعت المحكمة الجنائيـــة الدولية لروانـــدا نهجاً انتقاميـــاً، فحاكمت قادة الإبادة الجماعية، ولكنهـــا واجهت أيضاً انتقادات لابتعادها عـــن الحقائق والاحتياجات المحلية. إيجاد التوازن بين هذه التوجهات هي مهمة معقدة ومحددة السياق، وتتطلب دراسة متأنية للعوامل السياســـية والقانونية والاجتماعية والثقافية المعنية[2].

ثانياً: نماذج من تجارب العدالة الانتقالية في القارة الإفريقية:

وقد أنشـــأ ما يقرب من نصف بلـــدان إفريقيا البالغ عددها ٥٥ دولةً لجاناً للحقيقة بشـــكلٍ أو بآخر لمساعدتها على رسم طريقها إلى الأمام، في بعض الحالات كانت لجان الحقيقة هذه، وهي في الأساس هيئات غير قضائية، تسبق الهيئات القضائية أو تعمل جنباً إلى جنب معها.

وقد اعترضت مســـيرة تفعيل العدالـــة الانتقالية في الـــدول الإفريقيـــة عدة صعوبـــات، حيث كانـــت القوانين والتشـــريعات مـــن أهم العقبـــات التي واجهـــت أصحاب الحقوق، سواء بســـبب الافتقار إلى غطاء دستوري يحميها من الطعن عليهـــا، أو لوجود قوانين تم تفصيلها خصيصًا لتجنب المحاسبة والمساءلة القانونية، أو التلاعب بالثغرات الموجودة في التشـــريعات القائمة، كما واجه تفعيل مسار العدالة الانتقالية مجموعة من العراقيل بحسب خصوصية كل تجربة[3].

---

(١) عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية لتجربة دولية، في مجموعة باحثين، الطائفية والتسامح، والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣م، ص٥٤.

(٢) Transitional Justice in Clan-Based Societies, Op. Cit, P.9.

(٣) رانيا حسين، خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، مجلة (السياسة الدولية)، عدد أكتوبر ٢٠٠٤م، ص٢١.

تجربة سيراليون:

دخلت سيراليون في حرب أهلية بدأت في مارس ١٩٩١م، عندما دخلت الجبهة الثورية المتحدة سيراليون، بدعم من القوات الخاصة من ليبيريا، في محاولة للإطاحة بحكومة جوزيف مومو، حيث استمرت الحرب ١١ عاماً، وأودت بحياة ما يزيد على ٥٠,٠٠٠. بعد جهود من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛ تم التوقيع على اتفاقية لومي للسلام في ١٩٩٩م بين الحكومة والجبهة الثورية، بإشراف من الأمم المتحدة، حيث أقر الاتفاق مسألة العدالة الانتقالية، بإعلان «هيئة» مهمتها إجراء تحقيق حول الانتهاكات والمسؤولين عنها وتقديمهم إلى محاكمات، وقد صادق البرلمان في فبراير ٢٠٠٠م على قانون «هيئة الحقيقة والمصالحة»[١].

تجربة جنوب إفريقيا:

أكثر من أربعين سنة من التمييز العنصري ألقت بظلال كثيفة على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك مجازر وتعذيب وأحكام سجن طويلة بحقّ الناشطين وتمييز عرقي، في العام ١٩٩٥م أعطى برلمان جنوب إفريقيا تخويلاً بتأسيس «لجنة الحقيقة والمصالحة»، التي أصدرت في العام ١٩٩٨م تقريراً تضمّن شهادات أكثر من ٢٢,٠٠٠ ضحيّة وشاهد، حيث جرى الإدلاء بألفَي شهادة في جلسات استماع علنية. لكنّ معظم الجهود التي بُذلت لتحقيق المحاسبة عن الجرائم المرتكبة خلال حكم التمييز العنصري باءت بالفشل، وذلك من خلال إقرار مبدأ «العفو من أجل الحقيقة»، وما زالت المحاولات من الضحايا مستمرة لاستكمال مسار العدالة الانتقالية[٢].

تجربة رواندا:

انطلقت رواندا في مسار تحقيق العدالة الانتقالية بعد أحداث الإبادة الجماعية في العام ١٩٩٤م، بين جماعة الهوتو التي تمثل الأغلبية والتوتسي، حيث تجاوز الضحايا ٨٠٠,٠٠٠ شخص، اعتمدت السلطات الآليات المحلية التي جمعت بين المقاربات الشمولية والمحلية القائمة على الثقافة، كما شملت استجابة قضائية محلية ودولية، فضلاً عن إصلاحات دستورية. لكن مسار العدالة الانتقالية لم يخل من العوائق والتحديات الناجمة عن أيديولوجية الإبادة الجماعية والتمييز العرقي والانقسامات، لكن في مجمل التجربة نجد أنها ناجحة، حيث استطاعت أن تحقق الاستقرار[٣].

التجربة الموزمبيقية:

بدأت الحرب الأهلية في ١٩٧٧م بعد عامين من نهاية حرب الاستقلال الموزمبيقية، وكانت الحرب بين جبهة التحرير والقوات الوطنية، وهي القوات المسلحة النظامية، حيث قُتل حوالي مليون شخص، وانتهت الحرب في أكتوبر ١٩٩٢م بتوقيع اتفاقية روما للسلام، وقبول طرفي الصراع تنظيم انتخابات تعددية في ١٩٩٤م. في السياق المرتبط بالعدالة الانتقالية لم تطور سلطات موزمبيق أي رؤية محددة للتعامل مع الانتهاكات والجرائم التي وقعت خلال الحرب الأهلية، وباتت السلطات تحث الضحايا على الصفح ونسيان الماضي المؤلم، بوصف ذلك جزءاً من عملية العدالة الانتقالية[٤].

تجربة بوروندي:

بدأت الحرب الأهلية البوروندية في العام ١٩٩٣م، واستمرت حتى ٢٠٠٦م، كانت الحرب الأهلية نتيجةً لانقسامات عرقية بين الهوتو والتوتسي في أول انتخابات متعددة في البلاد منذ استقلالها عن بلجيكا ١٩٦٢م، يُقدّر عدد القتلى بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ قتيل، وُقّعت اتفاقية أروشا للسلام والمصالحة في أغسطس ٢٠٠٠م. فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، التي اقتُرحت لبوروندي في اتفاقية أروشا، نصت الاتفاقية على تشكيل «لجنة للحقيقة والمصالحة»، وأقرت ضرورة المحاسبة محلياً ودولياً لكل

(١) William Thom, Africa S Security Issues Through 2010, Military Review, July/August 2000, P.9.

(٢) الحبيب بلكوش، «الانتقال إلى الديمقراطية والحكم الرشيد»، ورقة قُدّمت إلى: ندوة التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠١٣م)، ص٢٥.

(٣) عادل ماجد، «العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات»، السياسة الدولية، العدد١٩٢ (نيسان/أبريل ٢٠١٣م)، ص١٢.

(٤) المصدر نفسه، ص١٤.

المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[1].

تجربة كوت ديفوار:

بدأت الأمور تسير على نحوٍ خاطئ عندما استولى القائد السابق للقوات المسلحة، روبرت جوي، على السلطة في انقلاب عسكري في عام ١٩٩٩م، فقد قام بتغيير الدستور بحيث يشترط أن يكون أي مرشح للرئاسة من أبوين من ساحل العاج، من أجل القضاء على أحد أهم المرشحين الرئيسيِّين، منافسه الحسن واتارا، ثم قام بتنظيم الانتخابات التي خسرها، لكنه أراد إعلان نفسه الفائز.

تم إعلان فوز لوران غباغبو في النهاية، أنشأ الرئيس الجديد، بموجب مرسوم رئاسي صادر في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠م، «لجنة الوساطة للمصالحة الوطنية» للتحقيق في أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في أبيدجان، والتي أودت بحياة ١٧١ مواطناً في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٠م. وكانت إحدى توصيات هذه اللجنة هي: إنشاء «منتدى المصالحة الوطنية»، الذي انعقد في الفترة من ٩ أكتوبر إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٠١م. ومن أهم إنجازات هذا المنتدى الاعتراف بأن الحسن واتارا إيفواريٌّ، وأن انتخاب لوران غباغبو كان شرعياً.

واندلع العنف مرّةً أخرى في كوت ديفوار بعد المحاولة الفاشلة التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٢م للإطاحة بالرئيس غباغبو، أدى هذا في النهاية إلى تمرد طويل الأمد أدى إلى تقسيم البلاد إلى قسمين.

وفي يناير ٢٠٠٣م، وبعد اتفاق السلام، تم إحضار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفرنسا، وتم تشكيل «لجنة تحقيق دولية» أخرى بقيادة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وفي مايو ٢٠٠٤م؛ أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة «لجنة تحقيق دولية» ثانية للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلاد منذ ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢م وتحديد المسؤولية عنها.

وعلى الرغم من أن كوت ديفوار لم تصدّق بعد على نظام روما الأساسي، فقد طلبت حكومة غباغبو في عام ٢٠٠٣م، ومرّةً أخرى في عام ٢٠٠٥م، من المحكمة الجنائية الدولية إجراء تحقيقات في الجرائم المرتكبة خلال محاولة الانقلاب والتمرد اللاحق. وبعد ذلك، في فبراير ٢٠٠٥م، أرسلت الحكومة إعلاناً بقبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وبعد سنوات من المفاوضات المطولة؛ نظمت الأمم المتحدة انتخابات في نوفمبر ٢٠١٠م، بموجب شروط اتفاق واغادوغو السياسي لعام ٢٠٠٧م، الذي يهدف إلى إعادة توحيد الجنوب الذي تسيطر عليه الحكومة والشمال الذي يسيطر عليه المتمردون. انتهى ذلك بجولة الإعادة بين الرئيس الحالي وزعيم المعارضة الرئيسي ورئيس الوزراء السابق الحسن واتارا، وكلاهما ادعى فوزه في جولة الإعادة، وقام كلٌّ منهما على حدة بتنصيب نفسه رئيساً.

استند واتارا في فوزه إلى النتائج المعتمدة من الأمم المتحدة، والتي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة في البلاد، بينما أعلن منافسه فوزه بناءً على قرار المجلس الدستوري في البلاد. رفض المجتمع الدولي (وبخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي) على نطاق واسع فوز غباغبو الانتخابي، وأيد واتارا بوصفه رئيساً منتخباً قانونياً. وأسفرت المواجهة عن توتر سياسي وعنف ووفيات عديدة واتهامات بارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان من كلا الجانبين، قُتل حوالي ٣٠٠٠ شخص وتشرد ٥٠٠٠٠٠، ولم ينته القتال إلا بعد القبض على غباغبو وهزيمة قواته.

في ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م؛ تم نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث وُجهت إليه أربع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والقتل والاغتصاب والعنف الجنسي.

في ٢٨ سبتمبر ٢٠١١م؛ أدى الرئيس واتارا اليمين الدستورية أمام «لجنة الحقيقة والمصالحة والحوار» التي تهدف إلى تحقيق الوحدة بعد أعمال العنف القاتلة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠م، تألفت اللجنة من ١١ عضواً، ويرأسها رئيس الوزراء السابق تشارلز كونان باني، وتضمنت زعماء دينيين وممثلين إقليميين ولاعب كرة القدم ديدييه دروغبا، وقد تم تشكيل اللجنة على غرار لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، وكان أمامها عامان لإكمال ولايتها. تم تقديم التقرير إلى الرئيس أوتارا في عام ٢٠١٤م، وأوصى، من بين أمور أخرى، بالتنفيذ

(١) هادي الطيب، تجربة العدالة الانتقالية في إفريقيا (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٦م)، ص٢٠٨.

الفعّال لقانون الأراضي الريفية، وإنشـــاء يوم وطني للذاكرة والتسامح. واســـتجابةً للنتائج التي توصلت إليها اللجنة؛ تم إنشاء صندوق تعويض بقيمة حوالي ١٥ مليون يورو لتعويض الضحايـــا، وتم تعيين اللجنة الوطنيـــة للمصالحة وتعويض الضحايا لضمان التوزيع العادل له[١].

تجربة ليبيريا:

في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩م؛ قامت مجموعة من المتمردين المدربين في ليبيا بقيادة تشـــارلز تايلـــور بغزو ليبيريا من ســـاحل العاج، تألفت مجموعة تايلور المتمردة، والتي كانت تُســـمّى NPFL (الجبهة الوطنية الوطنيـــة الليبيرية)، في معظمها من شـــعوب جيو ومانو من مقاطعة نيمبا في شرق ليبيريا، وقـــد اتهم المتمردون الرئيس الليبيري صموئيل دو ومجموعته العرقية كران باضطهاد شعب جيو ومانو.

وبين عامـــي ١٩٨٩م و٢٠٠٣م؛ شـــهدت ليبيريا أعنف حرب أهلية، حيث لقي أكثر من ٢٠٠ ألف شـــخص حتفهم، وانهارت هياكل الدولة، وشُـــرِّد مليون شخص من منازلهم. وعلى الرغم من توقيع ١٣ اتفاق ســـلام، ووقف إطلاق النار لفترة وجيزة، ومحاولات تشـــكيل حكومات جديدة- بما في ذلك انتخاب تشـــارلز تايلور رئيســـاً في عـــام ١٩٩٧م، فإن القتال اســـتمر، ولـــم يتوقف الصراع إلا مع اتفاق الســـلام الشامل لعام ٢٠٠٣م في أكرا عاصمة غانا.

ومنذ عام ٢٠٠٣م؛ تم تنفيذ عمليتين رئيسيتين للعدالة الانتقالية في ليبيريـــا: البحث عن الحقيقة وإصلاح النظام الأمني. ورغم أنها عانت من القيود المفروضة على القدرات والمســـائل المتعلقة بالمصداقية؛ فقد حققت بعض النتائج المهمة.

بدأت «لجنة الحقيقة والمصالحة» في ليبيريا عملها في عام ٢٠٠٦م، وقد أجرت تحقيقات موســـعة، وعقدت العديد من جلسات الاستماع العامة، وجمعت ما يقرب من ٢٠ ألف بيان، واستمعت إلى ما يقرب من ٨٠٠ شهادة[٢].

تجربة غانا:

منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٥٧م شهدت غانا أربعة انقلابات وأنظمة عســـكرية متتالية، ووقعت انتهاكات حقوق الإنســـان في ظل كل الحكومات العسكرية، وتفاقمت في أعقاب الانقلابين اللذين بدأهما الرئيس السابق جيري رولينجز في عامَي ١٩٧٩م و١٩٨٢م. وفي أوائل التسعينيات؛ بدأ الرئيـــس رولينجز فـــي العودة التدريجيـــة من الحكم العسكري إلى الديمقراطية.

دخل دستور جديد حيز التنفيذ في عام ١٩٩٣م، وأُجريت انتخابات ديمقراطية أُعيد فيها رولينجز إلى السلطة، وظل رئيساً للبلاد حتى الانتخابات التالية في عام ٢٠٠٠م، وبينما تم تحقيق الكثير من الديمقراطيـــة خلال هذه الفترة، كان استمرار رولينجز في السلطة بمثابة حاجز أمام التحقيقات في الماضي وتحقيق العدالة للانتهاكات التاريخية.

ولضمان اســـتمرار هذا الإفلات مـــن العقاب بمجرد خروجها من الســـلطة؛ قامت إدارة رولينجز بترســـيخ العفو الذاتي في دستور عام ١٩٩٢م، الذي منع اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد أعضاء مجلس الدفاع الوطني المؤقت والقوات المســـلحة الثورية، كلا النظامين العســـكريين كانا برئاسة رولينجز نفسه.

ولم تحتل قضية العدالـــة الانتقالية مركز الاهتمام إلا بعد الانتخابـــات الديمقراطية الثانيـــة التي جرت في عام ٢٠٠٠م، حيث فاز جون كوفـــور من الحزب الوطني الجديد بها ليحل محل رولينجز، وعُيِّن رئيساً لغانا، وتعهد كوفور في بيانه الانتخابي بإنشاء مؤسسة لتعزيز المصالحة الوطنية[٣].

تأســـســـت «لجنة المصالحة الوطنية» في غانا بموجب قانون المصالحة الوطنية لعـــام ٢٠٠٢م، القانون رقم ٦١١، للســـعي إلى المصالحة الوطنية وتعزيزها بين الغانيين من

---

(١) Transitional Justice In Africa– The Experience With Truth Commissions, Charles Manga Fombad.
https://www.nyulawglobal.org/globalex/Africa_Truth_Commissions1.html#Section_2

(٢) Samuel Momodu, FIRST LIBERIAN CIVIL WAR (1989-1996), at:
https://www.blackpast.org/global-african-history/first-liberian-civil-war-1989-1996/
https://www.ictj.org/location/liberia -

(٣) Nahla Valji, Ghana's National Reconciliation Commission: A Comparative Assessment,International Center for Transitional Justice, 2006, p.1.

خلال إنشاء سجل تاريخي دقيق لانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ارتكبتها المؤسسات العامة والموظفين العموميين اعتباراً من ٥ مارس ١٩٥٧م إلى ٦ يناير ١٩٩٣م، والتوصية بالتعويض عن الأخطاء المرتكبة.

شكلت الهيئة ٦ لجان: المحاماة؛ الهيئات المهنية غير القانونية؛ الصحافة والحركات العمالية والطلابية؛ الأجهزة الأمنية؛ الهيئات الدينية والزعماء. اجتمعت اللجنة في الفترة من يناير ٢٠٠٣م إلى أكتوبر ٢٠٠٤م، ونشرت تقريرها النهائي في نهاية أعمالها في عام ٢٠٠٤م. وتم تكليف لجنة التعويضات المكونة من ثلاثة أعضاء بضمان الالتزام بتوصيات اللجنة. وعلى الرغم من أن الحكومة دفعت تعويضات للعديد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ فإنه كانت هناك شكاوى، واعترفت الحكومة نفسها بحقيقة أن المبالغ المدفوعة لم تكن مُرضية تماماً[١].

ثالثا: آليات العدالة الانتقالية:

تنطوي إقامة تجربة للعدالة الانتقالية على تفعيل عدة آليات، وقد أظهرت التجارب، أنه لا يوجد نموذج واحد يمكن أن يصلح في كل الحالات، حيث اختلفت كل دولة في طريقة تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية، التي تعتمد على عوامل متعددة، منها رؤية النظام الجديد، ودور ونفوذ النظام السابق، وحجم الانتهاكات ونوعيتها، لذلك تختلف الآليات المتبعة لتحقيق العدالة الانتقالية من دولة إلى أخرى.

لذا؛ يمكن إجمال آليات تنفيذ العدالة الانتقالية فيما يأتي:

١- الملاحقات القضائية:

يمكن اتباع هذا النهج القضائي في محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان محلياً أو دولياً أو من قِبَل هيئة خاصة مثل المحكمة الخاصة[٢]. وكان جزء من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أروشا هو أن الحكومة الانتقالية في بوروندي يجب أن تطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية للتحقيق في أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، منذ الاستقلال في عام ١٩٦٢م حتى التوقيع على اتفاق السلام عام ٢٠٠٠م[٣].

٢- لجنة الحقيقة والمصالحة:

هي في الأساس هيئة غير قضائية تحاول التحقيق في الماضي، لتحديد المدى الكامل للانتهاكات، من خلال جلسات الاستماع العلنية لكشف الحقيقة.

تسهم هذه الأداة في محاسبة مرتكبي الانتهاكات السابقة، وتعزز المصالحة، وتقدّم توصيات بشأن التعويضات، وإحياء ذكرى الضحايا، والناجين أو الأحداث التاريخية، وتقدّم مقترحات لإصلاحات مؤسسية تهدف إلى منع الانتهاكات في المستقبل. وتسعى إلى إعمال حق الضحايا في معرفة الحقيقة، وإعطاء المجتمع نسخة كاملة من التاريخ قدر الإمكان.

ويعرّف الأمين العام للأمم المتحدة لجان الحقيقة بأنها: هيئات رسمية ومؤقتة وغير قضائية لتَقصّي الحقائق، تقوم بالتحقيق في نمط من انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني المرتكبة على مدى عدد من السنوات. وتتخذ هذه الهيئات نهجاً يركز على الضحايا، وتختتم عملها بتقرير نهائي، يتضمن نتائج الحقائق والتوصيات[٤].

٣- الإصلاح المؤسسي:

هو عملية تحاول تعزيز الشفافية والديمقراطية والمصداقية من خلال تطهير الخدمة العامة، والأجهزة الأمنية، من المسؤولين الفاسدين والمسيئين وغير الأَكْفَاء،

---

(١) Charles Manga Fombad, Transitional Justice in Africa: The Experience with Truth Commissions, at: https://www.nyulawglobal.org/globalex/Africa_Truth_Commissions.html

(٢) عمار كوسة، المجتمع المدني والعدالة الانتقالية دراسة في بعض التجارب الدولية العربية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد (١)، المجلد٢، جامعة ابن باديس-مستغانم، الجزائر، ٢٠١٧م، ص١١٥.

(٣) Andrea Armstrong, The devil is in the details: The challenges of transitional justice in recent African peace agreements, AFRICAN HUMAN RIGHTS LAW JOURNAL, P.7.

(٤) Festus B Aboagye, OMPLEX EMERGENCIES IN THE 21ST CENTURY: Challenges of New Africa`s Strategic Peace and Security Policy Issues Edited by Festus B Aboagye, at: https://issafrica.org/chapter-3-african-experiences-in-post-cold-war-transitional-justice-lessons-for-liberia-lydiah-kemunto-bosire

حتى لا تضع العراقيل أمام استكمال تجربة العدالة الانتقالية[١].

وقد يتضمن الإصلاح المؤسسي، في سياق العدالة الانتقالية، تغيير هياكل الحكومة وصلاحياتها وتكوينها من خلال إنشاء كيانات جديدة، وإلغاء وكالات محددة، و/أو إعادة تجهيز الإدارات والموظفين الحاليين بهدف تحسين أداء الحكومة وحماية حقوق الإنسان.

ويمكن أن يشمل إنشاء آليات رقابية جديدة (مثل اللجان)، أو تفويض المؤسسات القائمة، مثل السلطة التشريعية، بسلطات رقابية أكبر.

واتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في بوروندي يتطلب بوضوح التوازن العرقي في كل مؤسسة حكم، على سبيل المثال: عندما لا ينعكس التنوع العرقي للمجتمع في تشكيل مجلس البلدية؛ يتم تفويض مجلس الشيوخ «بالأمر بالاختيار المشترك للأشخاص»[٢].

٤- التعويضات:

يُعدّ الهدف الأساسي للتعويض هو إعطاء العدالة للضحايا، وتعني الاعتراف بالضحية ورد كرامته وإعادة الثقة للمواطنين بين بعضهم وبعض من ناحية، وبين المواطنين والدولة من ناحية أخرى. إن مبدأ التعويضات أصبح ملزماً وفقاً للقانون الدولي.

وتأخذ التعويضات عدة معانٍ؛ منها التعويض المباشر أو رد الاعتبار أو الاسترجاع، وعند النظر إلى نوعها فإنها تنقسم: إلى مادية ومعنوية، ومن ناحية الفئة المستهدفة فقد تكون فردية أو جماعية. التعويض المادي يتم عن طريق منح أموال وحوافز أو تقديم خدمات مجانية كالتعليم والصحة والإسكان، والمعنوي يتم عن طريق اعتذار رسمي أو إعلان يوم وطني للذكرى[٣].

على سبيل المثال: في سيراليون، حيث أدى الصراع إلى آلاف من مبتوري الأطراف، تم إنشاء عدة آليات لدعم إعادة تأهيل ضحايا الحرب. اللجنة الوطنية لإعادة التوطين والتأهيل والتعمير (أُعيدت تسميتها فيما بعد باللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي NaCSA). ويأخذ اتفاق أروشا لبوروندي نظرة موسعة للتعويضات، بما في ذلك سلسلة من التوصيات المصممة لدعم الشفاء وتعزيز المصالحة، ويدعو الاتفاق إلى إنشاء لجنة وطنية لإعادة إدماج ضحايا الحرب لتلبية احتياجات الأعداد الكبيرة من النازحين واللاجئين، وإنشاء صندوق وطني لضحايا الحرب لدعم إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم[٤].

٥- العدالة التقليدية:

كانت الآليات التقليدية لحل النزاعات موجودة في المجتمعات الإفريقية في فترة ما قبل الاستعمار، قبل وقت طويل من صياغة مصطلح «العدالة الانتقالية» في فترة ما بعد الحرب الباردة. لقد تعطلت طرق العيش الإفريقية، ودمرها المشروع الاستعماري، وتم عزل الشعوب الإفريقية عن تراثها، وعانت القيم الثقافية الإفريقية، وما زالت تعاني، حيث أجبرت القوى الاستعمارية الأفارقة على التخلي عن معتقداتهم الدينية، وأنظمة الحكم، ومجموعة من الطرق التقليدية الأخرى للحياة والقيام بالأشياء. ولهذا؛ ركز مشروع إنهاء الاستعمار في إفريقيا على مراجعة أنظمة الحكم التقليدية كوسيلة لاستعادة القيم الثقافية المفقودة.

وتمشياً مع هذا التوجه؛ كان هناك بعض الاعتراف بمساهمة الممارسات التقليدية الإيجابية المفيدة، والتي تُكمل عمليات العدالة الانتقالية الرسمية، وتعزز السلام والعدالة وتضميد الجراح والمصالحة.

في رواندا في أعقاب الإبادة الجماعية؛ تم إنشاء نظام العدالة المجتمعية جاكاكا، واستُخدمت هذه المحاكم لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت، وجاء ذلك بعد أن اختارت الحكومة الجديدة، بقيادة حزب الجبهة الوطنية الرواندية، اتباع نهج العقوبة في تحقيق العدالة، وأدى ذلك إلى عدد كبير من الاعتقالات، مما أدى إلى اكتظاظ السجون،

---

(١) صبحي قنصوة، العنف الإثني في رواندا، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، العدد (٢)، سبتمبر ٢٠٠١م)، ص٣١.

(٢) Andrea Armstrong, The devil is in the details, Op. Cit, P.14.

(٣) رانيا حسين، خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، ص١٩.

(٤) Andrea Armstrong,The devil is in the details, Op. Cit, P.16.

وإرباك نظام العدالة الجنائية في البلاد، ووقعت المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في السجون، ومن أجل معالجة هذه الإشكالية تم اللجوء إلى نظام العدالة المجتمعية جاكاكا باعتباره الطريق الأكثر جدوى لإقامة العدل.

في عام ٢٠٠٠م؛ تم إنشاء ما يقرب من ١١٠٠٠ محكمة مجتمعية، وكان يرأسها قادة المجتمع المحلي، ويتمتعون بسلطات واسعة، وينظرون في قضايا القتل والقتل غير العمد والاعتداء وجرائم الملكية المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية. وقد حظيت محاكم الجاكاكا بدعم الروانديين وترحيبهم بها بسبب ألفتهم هذه المحاكم وقربها من الشعب، مقارنةً بالمحاكمات البعيدة التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحاكم الوطنية الرواندية.

وفي أوغندا، بعد عقدين من الزمن من الحرب الأهلية والتمرد الذي شارك فيه جيش الرب والقوات المسلحة الأوغندية، تم اعتماد آليات العدالة المحلية (ماتوأوبوت)، وهي آلية العدالة التصالحية التقليدية بين شعب أشولي في شمال أوغندا، والتي تعزز التسامح وتضميد الجراح، وبناء الثقة والمصالحة بين المجتمعات والأفراد بعد الصراع[١].

رابعاً: فرص العدالة الانتقالية.. الصومال نموذجاً:

تاريخ الصراع في الصومال:

تُعدّ دولة الصومال واحدة من أهم دول القرن الإفريقي، والتي تؤدي دوراً كبيراً في التحكم في مضيق باب المندب.

حصلت الصومال على استقلالها من الاحتلال الإيطالي لجنوب الصومال والاحتلال البريطاني لشمال الصومال عام ١٩٦٠م، وفي يوليو عام ١٩٦٠م تم الإعلان عن توحيد شطرَي البلد شماله وجنوبه، وإعلان جمهورية الصومال دولة موحدة، بقيادة الرئيس آدم عبدلي عثمان، ليقود الصومال نحو السلام والاستقرار والديمقراطية. حينها كانت موجات الاستقلال تنتشر في أوساط معظم الدول الإفريقية، حيث نالت معظم الدول الإفريقية استقلالها من الاستعمار في ستينيات القرن المنصرم، ومثل كل المستعمرات سلمت السلطات الاستعمارية الحكم للنخب المتحالفة معها.

من جهةٍ أخرى؛ يُعدّ الصومال أكثر البلدان الإفريقية تجانساً؛ حيث يشكل الصوماليون نحو ٨٥٪ من إجمالي عدد السكان، وغير الصوماليين الذين يمثلون ١٥٪.

أُقيمت الانتخابات الرئاسية في الصومال عام ١٩٦٧م، وتنافس على رئاسة الجمهورية آدم عبدلي (الرئيس حينها) ورئيس وزرائه عبدالرشيد علي شرماركي، وتمكن شرماركي من الفوز على آدم عبدلي، فما كان من الرئيس آدم عبدلي إلا أن قبل بنتيجة الانتخابات وأقر بهزيمته، ليصبح أول رئيس إفريقي يقوم بتسليم السلطة لخلفه دون اعتراضات أو التلاعب بنتائج الانتخابات، كما يحدث في العديد من البلدان الإفريقية، ولكن لم تدم تجربة الديمقراطية لزمن طويل، حيث اغتيل الرئيس الصومالي عبدالرشيد علي شرماركي[٢].

في عام ١٩٦٩م؛ قاد نائب رئيس أركان الجيش الصومالي سياد بري (المنحدر من قبيلة الدارود) انقلاباً عسكرياً أطاح فيه بالحكم المدني في الصومال، وبطبيعة الحال أُلغيت كل المؤسسات السياسية المنتخبة التي كانت سائدة في الفترة ما قبل الحكم العسكري، كما حُلّت كل التنظيمات السياسية في الدولة، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد؛ حيث دخل النظام الصومالي في صراع مع النظام الإثيوبي نتيجة دعم الصومال لأقلية صوماليي أوجادين في إثيوبيا، على نحو دفع الأخيرة إلى دعم الحركات المعارضة التي نشأت في الصومال ردّاً على القمع الذي مارسه النظام العسكري بحق الشعب هناك، وهو الأمر الذي أدى إلى تقلص سلطة الدولة تدريجياً حتى اقتصرت على العاصمة مقديشو، وقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي دوراً في انهيار ذلك النظام؛ حيث إنه كان مدعوماً بالأساس من الاتحاد السوفييتي، بينما كان النظام الإثيوبي مدعوماً من الولايات المتحدة، وقد ساندت الولايات المتحدة تلك الجبهات لإسقاط النظام، الذي سقط بالفعل ١٩٩١م، معلناً انهيار

(١) Nomathamsanqa Masiko-Mpaka, POLICY BRIEF: TRADITIONAL TRANSITIONAL, Op. Cit, PP.5-7.

(٢) كمال عبداللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤م)، ص (٣٦-٣٧).

الدولة الصومالية ودخولها أتون حرب أهلية[١].

دخل نظام سيد بري في العديد من المشكلات؛ فعقب هزيمة الصومال في حرب أوجادين مع إثيوبيا؛ دخل النظام في صراع مسلح مع جبهتين من المعارضة، وهما: الجبهة الديمقراطية الصومالية للإنقاذ (التي كانت مدعومة بشكل رئيس من قبيلة ماجيرتين في وسط الصومال)، والحركة الوطنية الصومالية (المدعومة من قبيلة إسحاق في المناطق الشمالية من الصومال)، الحركتان تشكلتا في عام ١٩٨٢م، وتلقتا الدعم بشكل رئيس من الجار الإثيوبي.

وعلى الرغم من أن توقيع اتفاق سلام بين إثيوبيا والصومال نصّ على عدم دعم كلٍّ من الدولتين للحركات المناهضة؛ فإن الاتفاق لم يُنفذ، واستمرت الميليشيات المدعومة عشائرياً في التقدم، إلى أن تمكنت من الإطاحة بسياد بري من حكم الصومال، لتسيطر الحركة الوطنية الصومالية في مايو ١٩٩١م على الصومال البريطاني القديم في الشمال، معلنةً قيام جمهورية صومالي لاند، والتي لم يعترف بها أحد، بينما غرقت العاصمة في صراع مرير بين ميليشيات محمد فرح من التحالف الوطني الصومالي، وعلي محمد مهدي من تحالف الإنقاذ الصومالي، كما دخلوا في صراع مع الحركة الوطنية الصومالية.

ونتيجةً لذلك؛ قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً لإعادة السلام إلى الصومال مرّةً أخرى، ونتيجةً لتلك الجهود وقّع ١٥ فصيلاً صومالياً على اتفاق نزع السلاح عام ١٩٩٣م، إلا أن الوضع الأمني سرعان ما تدهور مرّةً أخرى، وطالت الهجمات قوات الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ما أوقع خسائر بشرية في صفوف تلك القوات، وهو الأمر الذي دفع بتلك الدول لسحب قواتها من هناك، ورغم استمرار الجهود الدولية لنشر السلام في الصومال؛ فإن تلك الجهود باءت بالفشل[٢].

في العام ٢٠٠٠م؛ استمرت مباحثات السلام في جيبوتي، والذي أسفر عن اتفاق لاقتسام السلطة، والذي ترتب عليه انتخاب حكومة وطنية انتقالية لاستعادة الاستقرار للدولة، إلا أن الأوضاع لم تسر في الاتجاه الصحيح، ورغم أن محادثات السلام التي رعتها الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) في كينيا قد أسفرت عن إنشاء حكومة فيدرالية انتقالية، وتم إجراء انتخابات برلمانية عام ٢٠٠٤م، ترتب عليها انتخاب عبدالله يوسف رئيساً مؤقتاً للصومال لمدة خمس سنوات، فإن مقر الحكومة الصومالية ظل داخل كينيا نظراً لتدهور الأوضاع الأمنية في الصومال، وبخاصة العاصمة، على الرغم من أن الحكومة معترف بها دولياً، كما أنه تم اعتماد النظام الفيدرالي نظاماً واقعاً في الصومال[٣].

أصبحت الأوضاع أكثر تعقيداً مع ظهور حكم اتحاد المحاكم الإسلامية، والذي تمكن من هزيمة الميليشيات المتناحرة، إلى جانب سيطرته على العاصمة مقديشيو والمناطق الجنوبية من الصومال، والذي تحول لاحقاً إلى المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، وانشق عنه فيما بعد حركة الشباب الصومالية، وهو الأمر الذي أدى إلى تدخل إثيوبيا في الصومال بدعم من الحكومة الفيدرالية والمجتمع الدولي في ٢٠٠٦م، ورغم نجاح تلك الحملة في طرد المجلس من العاصمة فإن حركة الشباب ظلت قائمة.

وبعد تشكيل حكومة انتقالية بقيادة شيخ شريف شهدت العديد من المدن الصومالية حالة من الاستقرار النسبي، ولاسيما في إطار التداول السلمي للسلطة بعد انتخاب حسن شيخ محمود ٢٠١٢م، ومن بعده عبدالله فورماجو ٢٠١٧م، ومن بعده تمت إعادة انتخاب حسن شيخ محمود في العام ٢٠٢٢م[٤].

في ضوء هذا العرض السابق؛ يمكن تقسيم الصراع في الصومال إلى أربع مراحل رئيسية، ولكل مرحلة من

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٢) Klaaren, Jonathan. Institutional Transformation and the Choice Against Vetting in South Africa's Transition. researchgate data base, (2007), P.149.

(٣) Transitional justice and economic social and cultural rights, united nations human rights office of the high commissioner, new York Geneva 2014, P.24.

(٤) محمد طيفوري، عندما يتزايد الصراع على إفريقيا، جريدة العربي الجديد، تاريخ الدخول ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، في: https://www.alaraby.co.uk/opinion/عندما-يتزايد-الصراع-على-أفريقيا

هذه المراحل خصائصها الخاصة بالعنف وانتهاكات حقوق الإنسان:

١- في ظل حكومة الرئيس محمد سياد بري (١٩٦٩م-١٩٩١م)، والتي شملت أيضاً عمليات حرب العصابات ضد النظام ومؤيديه:

استهدفت حكومة محمد سياد بري (١٩٦٩م-١٩٩١م) الأفراد والعشائر بأكملها التي اعتبرتها تهديداً لسلطتها، خاصةً بعد هزيمة الصومال في حرب أوغادين عام ١٩٧٨م، ومُنح جهاز الأمن الوطني سيئ السمعة NSS صلاحيات قسرية واسعة النطاق، بما في ذلك الاعتقالات دون أمر قضائي، وأصبح التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء أمراً متوطناً (منظمة العفو الدولية، ١٩٨٨م)، كما ارتكب المتمردون الذين يقاتلون حكومة بري منذ عام ١٩٧٩م جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، على الرغم من أنها كانت أصغر حجماً، وظل معظمها غير موثق.

وقد أدى الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين في شمال غرب الصومال في عام ١٩٨٨م إلى مقتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف، وكان الجناة من مسؤولي الدولة وأفراد القوات المسلحة من مختلف العشائر، ومع ذلك؛ كانت الشخصيات القيادية في كثير من الأحيان أعضاء في عائلات عشائرية مهيمنة.

٢- في ظل «أمراء الحرب» (منذ عام ١٩٩١م):

ظهر أمراء الحرب بعد سقوط الحكومة في أوائل عام ١٩٩١م، حيث فر الرئيس بري من مقديشو، وتم اجتياح العاصمة من قِبَل ميليشيات عشائرية تابعة للمؤتمر الصومالي الموحد، بعد انقسام الحركة الوطنية الصومالية وظهور ميليشيات عشائرية جديدة، بقيادة واحد أو أكثر من أمراء الحرب، وفي غضون أشهر تم تقسيم الصومال إلى العديد من إقطاعيات تابعة لأمراء الحرب، وفي ظل حكم أمراء الحرب كان العنف متوطناً في أجزاء كثيرة من جنوب ووسط الصومال.

في البداية؛ قامت ميليشيات الهوية بملاحقة أفراد من مختلف عشائر الدارود، الذين تمت مساءلتهم باعتبارهم مؤيدين (مزعومين) للرئيس المخلوع، ولكن سرعان ما تشعبت أعمال العنف، وتضاعف عدد الميليشيات العشائرية، حيث تقاتل كلٌّ منها من أجل السيطرة على الموارد المحلية المربحة، تم الوصول إلى ذروة العنف عندما اشتبك أنصار اثنين من أمراء الحرب من قبيلة الهوية، وهما: علي مهدي (من أبغال؛ أحد فروع قبيلة الهوية) ومحمد فارح عيديد (من عشائر هبر جدير)، داخل مقديشو، حيث ادعى كل واحد من الزعيمين الرئاسة الصومالية لنفسه. وفي غضون أشهر مات حوالي ١٠,٠٠٠ شخص، كثير منهم من المدنيين، في العاصمة الصومالية.

كما دمرت ميليشيات مختلفة من عشيرتَي دارود وهوية المناطق النهرية في جنوب الصومال، مما ساهم في المجاعة والأزمة الإنسانية التي سادت في عام ١٩٩٢م، وتسبب ذلك في مقتل ما يقرب من ٣٠٠ ألف صومالي، ينتمي الكثير منهم إلى عشيرة الرحانوين أو إلى أقلية البانتو، التي تعتبرها ميليشيات الدارود والهوية أقل شأناً.

٣- في ظل حكم اتحاد المحاكم (منذ حوالي عام ٢٠٠٣م):

نتيجة اقتتال ميليشيات الحرب اكتسب اتحاد المحاكم الإسلامية نفوذاً كبيراً في البلاد، وسيطروا على العاصمة مقديشو وأماكن أخرى في جنوب الصومال، لكن الولايات المتحدة تدخلت وقامت بتمويل أمراء الحرب، وفي هذا السياق: بدأت المحاكم الإسلامية في تجميع قواتها ومحاربة أمراء الحرب وهزيمتهم، مما أدى لقيام الجيش الإثيوبي بغزو جنوب الصومال بدعم من الغرب، بناءً على دعوة من عبدالله يوسف، الذي تم تنصيبه رئيساً للصومال.

وقامت القوات الإثيوبية بتسوية مواقع اتحاد المحاكم بالأرض، وقاموا، مع القوات الصومالية الموالية لعبدالله يوسف، باحتلال مقديشو، حيث ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن اتحاد المحاكم الإسلامية قد تم حله نتيجةً للتدخل الإثيوبي، وهرب معظم قادته من الصومال، فقد ظهرت حركة الشباب الصومالية نتيجةً لذلك، والتي اتسمت بالعنف والتطرف، وقامت بمئات التفجيرات فيما بعد، وتمكنت من السيطرة على أماكن عديدة في الصومال.

٤- في ظل التدخل العسكري الخارجي:

وذلك من قِبَل قوة الأمم المتحدة للمساعدة الأمنية/ عملية الأمم المتحدة في الصومال (١٩٩٢-١٩٩٥م)، والقوات الإثيوبية (٢٠٠٦-٢٠٠٨م)، وبعثة الاتحاد الإفريقي

في الصومال (٢٠٠٧م إلى الوقت الحاضر).

بين عامَي ١٩٩٢م و١٩٩٥م كان جنوب الصومال مسرحاً للتدخل العسكري الأجنبي، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على التدخل الأول من قِبَل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في الصومال/ عملية الأمم المتحدة في الصومال تحت قيادة الولايات المتحدة، وكانت المهمة المعلنة لهذه القوات هي تأمين إيصال المساعدات الإنسانية لوقف المجاعة الجماعية في جنوب الصومال وإعادة إرساء السلام والنظام، لكن سرعان ما واجهت القوات الأجنبية مقاومة شرسة، مما أسفر عن مقتل مئات المدنيين العزل في هذه العملية، وارتكبت قوات التدخل عدداً من الفظائع الموثقة.

وأدى الاحتلال العسكري الإثيوبي لمقديشو وأجزاء من جنوب الصومال (٢٠٠٦-٢٠٠٨م) إلى الإطاحة بحكم اتحاد المحاكم، ولكن سرعان ما واجه الاحتلال الإثيوبي مقاومة من المجموعات الإسلامية والعشائرية في مقديشو والمناطق المحيطة بها.

وفي أوائل عام ٢٠٠٧م؛ انتشرت القوات الأوغندية والبوروندية في الصومال لحماية الحكومة الاتحادية الانتقالية كجزء من بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨م؛ بدأت قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال القتال إلى جانب القوات الإثيوبية والقوات الحكومية الاتحادية الانتقالية. وبين يناير ٢٠٠٧م وديسمبر ٢٠٠٨م قُتل أكثر من ١٠,٠٠٠ مدني في مقديشو، واضطر حوالي مليون شخص إلى الفرار من العاصمة، حيث ارتكبت أطراف النزاع جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[١].

مبادرات العدالة الانتقالية في الصومال:

شهد الصومال عدة محاولات ومبادرات لوقف الصراع، الغرض منها تعزيز المصالحة الوطنية والشروع في تنفيذ مبدأ العدالة الانتقالية، ومن أهم تلك المبادرات:

١- بيان مقديشو:

يُعدّ أول محاولة للمصالحة الوطنية أثناء حكم الرئيس سياد بري، وشارك في المؤتمر عدد من السياسيين والإعلاميين وزعماء القبائل، من أهم توصيات المؤتمر: مطالبة الرئيس سياد بري بالتخلي عن احتكار السلطة وإتاحة الفرصة للقوى السياسية المعارضة، وتشكيل هيئة معنية بالعدالة الانتقالية والمصالحات. لكن لم تتحقق توصيات المؤتمر لعدم استجابة السلطات الحاكمة لتوصيات المؤتمر[٢].

٢- مؤتمر جيبوتي:

عُقد مؤتمر جيبوتي بدعوة من الرئيس إسماعيل حسن جوليد، في الفترة من ١٥-٢١ يوليو ١٩٩١م، حضرته كل الفصائل الصومالية ما عدا الحركة الوطنية الصومالية التي كانت تمثل قبيلة الإسحاق كبرى فصائل الشمال، فضلاً عن مراقبين من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية والتعاون الإسلامي ورؤساء دول جوار الصومال، عقب الإطاحة بنظام سياد بري.

من أهم توصيات المؤتمر: تشكيل حكومة انتقالية ومؤسسات لإعادة الانتقال، والتأكيد على مسألة العدالة الانتقالية. ومن أسباب الفشل في تنفيذ التوصيات: رفض الحركة الوطنية الصومالية لقرارات المؤتمر، وحدوث انقسامات بين الفصائل التي شاركت في المؤتمر، حيث رفض الجنرال محمد عيديد قرارات المؤتمر[٣].

٣- مؤتمر أديس أبابا:

انعقد مؤتمر أديس أبابا في الفترة من ٤-١٥ يناير

---

(١) انظر: تقارير هيومان رايتس، على الرابط:
https://www.hrw.org/reports/2007/somalia0807/somalia0807webwcover. pdf
https://www.hrw.org/news/2008/03/30/human-rights-crisis-somalia
والرابط:
https://www.hrw.org/news/2007/08/13/somalia-war-crimes-mogadishu
وانظر:
ASSESSING THE SCOPE AND PARAMETERS OF TRANSITIONAL JUSTICE IN SOMALIA, Pp.٢٨-٣١.

(٢) الصومال بعد حوالي ٦٠ عاماً من الاستقلال، البي بي سي، تاريخ الدخول ١١ أكتوبر ٢٠٢٣م، في:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50932431

(٣) المصدر نفسه.

١٩٩٣م فـي أديس أبابـا، بدعوة من الأمـم المتحدة، وقد حضرته الفصائل الصومالية، ومـن بينها الحركة الوطنية، حيث أكد المؤتمر على ضرورة وقف إطلاق النار وتشـكيل حكومـة انتقالية، والتأكيد على قضيـة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، لكن أثنـاء انعقاد المؤتمر احتلت قوات الجنرال محمد حرثي ميناء كيسمايو في الجنوب، مما أسهم في تعقيد الأوضاع وإفشال تنفيذ نتائج المؤتمر[١].

٤- مؤتمر نيروبي:

انعقـد مؤتمر نيروبـي في أغسـطس ١٩٩٥م، حيث حاولت كينيا الجمع بين عثمان حسـن عاتو ومجموعة علي مهـدي للاندماج في منظمة أُطلق عليهـا «الاتحاد الوطني الديموقراطي»- حيث شـاركت كل الفصائـل الصومالية؛ مـا عدا قوات الجنـرال عيديد وإبراهيم عقـال والحركة الوطنيـة الصومالية- فضلاً عن المسـائل المتعلقة بوقف إطلاق النار وتشـكيل حكومة انتقالية، وأقر الاتفاق مسألة العدالة الانتقالية، لكن تراجُع حسين عيديد أسهم في تعقيد الأوضاع، واستمرت الأوضاع كما كانت[٢].

٥- اتفاقية سودري:

فوضـت منظمة الوحـدة الإفريقية ومنظمـة الإيغاد إثيوبيا لتقديم التسـهيلات اللازمة لعقد مؤتمر بين الفرقاء الصوماليين، حيث تمت دعوة الفصائـل الصومالية لعقد مؤتمـر في سـودري في إثيوبيـا، في الفترة مـن نوفمبر ١٩٩٦م- يناير ١٩٩٧م، وحضرت كل الفصائل الصومالية ما عدا حسين عيديد ورئيس جمهورية أرض الصومال إبراهيم عقال.

ومن توصيات المؤتمـر: إقامة حكومة الوحدة الوطنية في غضون ستة أشهر، ووقف إطلاق النار، وتدابير عسكرية وأمنية، وأكد المؤتمر على قضية العدالة الانتقالية واستكمال المصالحة الوطنية، وعلى الرغم من الدعم الإقليمي والدولي للمؤتمر فإنه لم يحقق الأمن والاستقرار بالصومال[٣].

٦- مؤتمر القاهرة ١٩٩٧م:

احتضنت العاصمة المصرية القاهرة في شهر ديسمبر عام ١٩٩٧م مؤتمراً للمصالحة، اشترك فيه أكثر من ٢٨ من قيادات الفصائل الصومالية، من بينها حسـين عيديد وعلي مهدي، كمحاولة لتوحيد العاصمة الصومالية مقديشيو، التي كانت تتقاسمها الفصائل المتناحرة، واتفق المشاركون على عقد مؤتمر مصالحة في مدينة بيدوة في ١٥ فبراير ١٩٩٨م، غيـر أن هذا المؤتمر لم يتم عقده، وقد تأجل في أكثر مرّة، لأسـباب وُصفت آنذاك بنقص الإمكانيات اللازمة لترتيب عقد هذا المؤتمر، إلى أن تم تأجيله في المرة الأخير للسبب نفسه دون تحديد موعد آخر[٤].

٧- مؤتمر عرتا للمصالحة الوطنية الصومالية:

افتتح الرئيس الجيبوتي إسـماعيل حسن غيللي مؤتمر المصالحة الوطنية فـي مايو ٢٠٠٠م، بمنتجع عرتا بالقرب مـن العاصمة، بحضـور الفصائل الصوماليـة ومنظمات المجتمـع المدني والزعمـاء الدينيين والقبليين، فضلاً عـن ممثلين عن الأمم المتحـدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والإيغاد والجامعة العربية والمؤتمر الإسـلامي ودول جوار الصومال، واسـتطاع المؤتمر اختيـار برلمان صومالي هو الأول من نوعه منذ انهيار نظام حكم سـياد بري، حيث ضم البرلمان ٢٤٥ مقعداً يمثـل كل المكونات الاجتماعية، ومن بعد ذلك اسـتطاع مؤتمر عرتا وضع دستور مؤقت، واختيار القاسـم صلاد حسن رئيسـاً، ومن صلاحياته تعيين رئيس الـوزراء. وعلى صعيد قضية العدالة الانتقالية أكد المؤتمر على ضرورة تفعيل الأعراف والمصالحة الوطنية لتجاوز آثار الانتهاكات الجسـيمة والجرائم التي وقعت أثناء حقبة سياد

(١) نرمين محمد توفيق، «كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي؟»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهـرام للأبحاث والدراسات، العدد٢١٢، المجلد٥٣، ص ص (١٣٢-١٣٣).

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٣) أماني الطويل، «مسارات تهديد الأمن العربي في جنوب البحر الأحمـر»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهـرام للأبحاث والدراسات، العدد٢١٢، المجلد٥٣، ص٩٨.

(٤) المصالحة الوطنية الصومالية- قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج، وحدة البحوث بمركز مقديشو للدراسات، ٢٠١٤م، في: http://mogadishucenter.com/2014/10/المصالحة-الوطنية-الصومالية-قراءة-في/

بري وفترة الحرب الأهلية[١].

٨- مؤتمر الدوريت:

انعقد مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية في الدوريت في كينيا في أبريل ٢٠٠٢م، ويهدف المؤتمر إلى معالجة نقاط الخلاف التي حدثت أثناء تنفيذ مؤتمر عرتا في جيبوتي، بعد أن رفضت بعض الفصائل الصومالية الاعتراف بحكومة قاسم صلاد، كذلك فشلت في السيطرة على العاصمة مقديشو، مما أدى إلى فشل كل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال، ولاسيما بعد التدخل العسكري الإثيوبي المدعوم من قِبَل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي[٢].

٩- مؤتمر مقديشو عام ٢٠٠٧م:

نظم رئيس الصومال الأسبق عبدالله يوسف في ١٥ يوليو عام ٢٠٠٧م، بعد هزيمة المحاكم الإسلامية، مؤتمر مصالحة وطنية، شارك فيه سياسيون وممثلون من المجتمع المدني في الداخل والمهجر، وزعماء وشيوخ من كافة العشائر الصومالية، ولاسيما العشائر القاطنة في مقديشو. وكان الهدف من هذا المؤتمر، الذي استمر في الفترة ما بين ١٥ يوليو-٣٠ أغسطس ٢٠٠٧م، إنهاء الخلافات بين العشائر الصومالية، وحثهم على دعم الحكومة، ووقف العمليات المسلحة ضد الحكومة والقوات الإثيوبية الموجودة آنذاك في مقديشو ومناطق بوسط وجنوب الصومال. لكن نتائج هذا المؤتمر لم تغير من الواقع شيئاً، وتواصلت العمليات المسلحة ضد الحكومة والقوات الإثيوبية، وشهدت مقديشو معارك ومواجهات عنيفة أسفرت عن مقتل مئات من الصوماليين[٣].

١٠- مؤتمر جيبوتي الثاني ٢٠٠٨م:

في يناير عام ٢٠٠٨م؛ جرى في العاصمة جيبوتي لقاءات بين وفد من حكومة عبدالله يوسف ووفد من تحالف من أجل تحرير الصومال SRC الذي كان يقوده زعيم المحاكم الشرعية شيخ شريف شيخ أحمد، وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ومواصلة المفاوضات.

وفي الفترة ما بين مايو ٢٠٠٨م ويناير ٢٠٠٩م؛ اجتمعت وفود من الحكومة الصومالية وتحالف من أجل تحرير الصومال SRC في جيبوتي، وتم الاتفاق على إقالة عبدالله يوسف، ومضاعفة أعضاء البرلمان الذي كان ٢٧٥ عضواً، وضم أعضاء من التحالف ليكون ٥٥٠ عضواً. وفي ٣٠ من يناير ٢٠٠٩م؛ انتخب البرلمان الجديد زعيم المحاكم الشرعية، شيخ شريف، رئيساً مؤقتاً للصومال ولمدة سنتين.

لكن هذا الاتفاق، رغم ما حظي به من دعم غير مسبوق من المجتمع الدولي، لم يضع نهاية للأزمة، وأعلنت فصائل منشقة عن المحاكم الشرعية حرباً ضد حكومة شيخ شريف. وإلى الآن تواصل حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة والمنشقة عن المحاكم سعيها في عرقلة العملية السياسية في البلاد، وتقف حجرة عثرة أمام تحقيق استقرار دائم في ربوع الصومال[٤].

١١- المصالحة الوطنية NRF:

طرد حركة الشباب من المراكز الحضرية في الصومال ساعد على استقرار نسبي في البلاد، حيث تمت استعادة مؤسسات الحكومة الصومالية تدريجياً، وعُقدت مؤتمرات بناء الدولة في مقديشو. وفي هذا السياق؛ بدأت المشاورات بشأن إطار المصالحة الوطنية NRF، من خلال وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة MOIFAR، والتي بلغت ذروتها في إنتاج إطار المصالحة الوطنية في عام ٢٠١٩م، وقد تمت الموافقة على هذا الإطار من قِبَل الحكومة الصومالية، مما أضفى عليها المصداقية والشرعية السياسية.

وقد ارتكزت المصالحة على خمس ركائز أساسية:

١- إعادة بناء تصور لاتفاق المجتمع الوطني (عبر: العقد الاجتماعي)، من خلال تطوير رؤية مشتركة لمجتمع مترابط وعادل وآمن.

٢- الاعتراف بالماضي والتعامل معه.

٣- ترميم وتغيير العلاقات المجتمعية.

(١) عزة هاشم، «أزمة الدول الهشة في القرن الإفريقي.. الصومال نموذجاً»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٢١٢، المجلد٥٣، ص١١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٧.

(٣) المصالحة الوطنية الصومالية- قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

٤- بناء الثقة في المؤسسات والهياكل الحكومية.

٥- دعم أنشطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي[١].

تقييم مبادرات العدالة الانتقالية:

من خلال العرض السابق؛ يمكننا القول إنه لا مبادرات حقيقية صدرت حتى وقتنا الراهن في الصومال بهدف تحقيق العدالة الانتقالية، فمعظم مبادرات المصالحة كانت بين أطراف محدودة، ولم يتم الدعوة إلى جميع الجهات الفاعلة على الأرض للمشاركة فيها، وكان التركيز فيها على تقاسم السلطة بين القبائل المتناحرة وبناء شكل من أشكال الدولة؛ دون مراعاة جوانب العدالة الانتقالية التي كان ينبغي أن تُعطَى أولية قصوى، كما لم يتم إدراج «العدالة الانتقالية» كجزء من الخطة الدولية للمساعدة في عملية بناء السلام الصومالية، حتى بدا لكثير من الصوماليين أن ثقافة الإفلات من العقاب قد شجَّعها المجتمع الدولي، الذي وفَّر أو سهَّل لمرتكبي أعمال العنف تَولِّي مناصب سياسية رفيعة في مختلف الحكومات الانتقالية، بينما تجاهل سجِلّاتهم السيئة في مجال حقوق الإنسان[٢].

وعلى الرغم من أن إطار المصالحة الوطنية ٢٠١٩م تضمّن ضرورة التعامل مع الماضي؛ فإن التطبيق العملي حتى الآن كان محدوداً، علاوةً على ذلك لم يتم بعد تطوير آلية محددة وملموسة لتعزيز المكون الثاني، وهو الاعتراف بالماضي والتعامل معه، ولم يتم تشكيل لجنة للتحقيق والمصالحة، والتي يُفترض أن تقوم بهذا الدور.

لكن على الرغم من ذلك؛ فهناك نجاحات جزئية في بعض المناطق من خلال المبادرات المحلية لتحقيق العدالة الانتقالية، والتي نجحت في عدد من المناطق الصومالية، ومن أبرزها مبادرة العدالة العرفية، والتي تشمل شيوخ العشائر والاتفاقات بين العشائر (نظام خير Xeer).

(١) ASSESSING THE SCOPE AND PARAMETERS, Op.Cit, P.16.

(٢) د. عبدالرحمن محمد عبدالله (باديو)، الصراعات في إفريقيا وتحديات العدالة الانتقالية: الصومال كدراسة حالة، قراءات إفريقية، على الرابط: https://qiraatafrican.com/١٤٦٩٢

نظام خير Xeer:

هو آلية العدالة الأكثر استخداماً وتعزيزاً، حيث يستخدم الصوماليون Xeer لحل ربما ٨٠-٩٠ بالمائة من جميع الخلافات المتعلقة بالجرائم، خاصةً في المناطق الريفية، حيث يمنع نقص وسائل النقل والتقاليد الناس من استخدام آليات العدالة الأخرى، وبموجب «نظام خير» (أي القانون العرفي الصومالي) هناك ثلاث طرق لحل النزاع: التفاوض والوساطة والتحكيم، تُعقد اجتماعات تسوية المنازعات العرفية تقليدياً تحت شجرة، ويكون لجميع أفراد المجتمع الذكور البالغين الحرية في حضور الاجتماعات.

١- التفاوض:

هو التفاعل المباشر بين الأطراف المتنازعة دون مشاركة طرف ثالث، ويهدف إلى تجنب التحكيم الطويل والصعب. والتفاوض ينطوي على عملية الجمع بين المواقف المتضاربة في اتفاق مشترك، وهو مرادف لحل النزاعات، وهو الطريقة الأكثر شيوعاً (وإن لم تكن الوحيدة) لمنع وإدارة الصراعات.

وإذا فشلت الأطراف في التوصل إلى حل من خلال المفاوضات؛ فيمكنها النظر في طلب المساعدة من طرف ثالث للتوسط.

٢- الوساطة:

تُعرف بأنها «التدخل في مفاوضات أو صراع عادي من جانب طرف ثالث مقبول، يتمتع بسلطة محدودة أو معدومة في اتخاذ القرار، ولكنه يساعد الأطراف المعنية في التوصل طوعاً إلى تسوية مقبولة للطرفين للقضايا محل النزاع»، ويمكن للطرفين أيضاً الاتفاق على استخدام المحكّمين لإصدار القرار.

٣- التحكيم:

«ينطوي على إحالة نزاع أو نزاعات إلى محكمة مخصّصة»، عادةً ما تقوم الأطراف المتنازعة بإنشاء هيئة التحكيم، التي ستفصل في نزاعهم من الصفر، وتحدد المسألة التي سيتم التحكيم فيها، وتحدد طريقة اختيار المحكمة أو المحكّمين، وآلية وإجراءات هيئة التحكيم[٣].

(٣) Mahdi Abdile, Customary Dispute Resolution in Somalia,African Conflict and Peacebuilding

لكن تبقى أداة العدالة هذه أداة جزئية غير شاملة، كما لا توجد سلطة مركزية لتنفيذ أوامر الاعتقال أو الأحكام، بالإضافة إلى أنها تفتقر إلى آليات كافية لمنع نشوب الصراعات، وهي الآلية التي توفرها لجان الحقيقية والمصالحة.

التحديات والتداعيات الرئيسية للعدالة الانتقالية في الصومال:

تعيش دولة الصومال حالة من الاستقرار النسبي بعد تراجع دور حركة الشباب وسيطرة الحكومة على مساحة واسعة من التراب الوطني، ولاسيما أن الصومال شهد حالة من الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات ٢٠١٢م و٢٠١٧م و٢٠٢٢م، في محاولة لترسيخ تجربة ديمقراطية في القرن الإفريقي.

وهناك تساؤل حول ضرورة وأهمية العدالة الانتقالية كفرصة جيدة تسمح بتجسير العلاقات بين المكونات الاجتماعية الصومالية، ولاسيما أن الابعاد الإثنية والعرقية والجهوية لها دورٌ فاعل في العملية السياسية.

إن إقرار مبدأ العدالة الانتقالية من قِبَل الحكومة الحالية، برئاسة حسن شيخ محمود، سيساهم بشكل فاعل في تفعيل دور أكبر للأحزاب السياسية في الانتخابات، وتحويل الاقتراع من شكل غير مباشر إلى مباشر، فضلاً عن إجراء مصالحة وطنية بين القبائل والحركات المسلحة ذات الأجندة السياسية، ولاسيما الجبهة الوطنية التي تدير «أرض الصومال» التي أعلنت انفصالها عن الصومال، وكذلك يمكن تحييد عناصر من حركة الشباب الصومالية[١].

ولكن هناك عدد من التحديات تواجه عملية العدالة الانتقالية في الصومال:

١- غياب الهياكل القانونية والسياسية الشاملة والشرعية:

المشهد السياسي في الصومال مجزأ، ولا تهيمن الحكومة على كامل البلاد، حيث ما تزال حركة الشباب تسيطر في بعض المناطق الريفية النائية في جنوب ووسط الصومال؛ والقوات الأجنبية (أتميس) التي ما تزال موجودة على الأرض؛ وحكومتا إقليمَي جوبالاند وبونتلاند؛ بالإضافة لأرض الصومال في الشمال الغربي التي أعلنت انفصالها من جانب واحد.

٢- استمرارية العشائرية في الصومال:

فما يزال هناك تنافس بين العشائر قد يصل أحياناً إلى حدّ الاقتتال على الأراضي والمصالح، نحو الصراع الذي وقع مؤخراً في لاسعانود، وفي دوسمريب، وإقليم شبيلي الوسطى[٢].

٣- الدور الذي تمارسه القوى الدولية والإقليمية:

شاركت جهات فاعلة خارجية في الصراع في الصومال في نقاط مختلفة على مدار الأعوام الخمسين الماضية، فبدلاً من أن تكون عامل تهدئة وسلام؛ كان العديد من الأطراف الخارجية جهات فاعلة في تأجيج الصراع.

خلال الثمانينيات تلقى النظام العسكري بقيادة سياد بري دعماً عسكرياً قوياً من الاتحاد السوفييتي، في حين دعمت واشنطن من خلال إثيوبيا المعارضة الصومالية، وفي أوائل التسعينيات قامت قوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن بانتهاكات مروعة ضد المدنيين، وخلال فترة أمراء الحرب كانت الدول المجاورة تدعم طرفاً على حساب طرف، وأثناء فترة اتحاد المحاكم الإسلامية دعمت واشنطن أمراء الحرب ضد المحاكم، كما قامت القوات الأجنبية الإفريقية في الفترات الأخيرة بارتكاب أعمال وحشية ضد المدنيين كما سبق وأشرنا. ومن ثَمّ؛ فإن الجهات الدولية والإقليمية ضالعة في تغذية الصراع في البلاد واستمرار الحروب.

٤- روايات الصدمة المتنافسة:

هناك العديد من روايات الصدمة الجماعية المتعارضة جزئياً، والتي تتمسك بها العشائر، وفي كثير من الأحيان في هذه الروايات يكون «قاتل» إحدى المجموعات هو «بطل» المجموعة الأخرى، وهذا لا يوفر مساحة كبيرة للروايات المشتركة والدقيقة لما حدث والمسؤولية المشتركة، كما أنها لا تدعم الحدود الواضحة بين «الضحايا» و«الجناة»،

.Review, Vol.2, No.1 (Spring 2012), P.89

(١) رأفت محمود، الصراع السياسي في الصومال محددات الواقع وسيناريوهات المستقبل، مركز فاروس، ٢٠٢١م، تاريخ الدخول ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م، في: https://pharos-tudies.com/?p=8167

(٢) الحكومة الصومالية تدعو إلى وقف الصراعات العشائرية في البلاد، على الرابط: https://alsomal.net/الحكومة-الصومالية-تدعو-إلى-وقف-الصراع-٢/

الأمر الـــذي يحول دون إجراء مناقشـــات حـــول الحقائق الغامضة فيما يتعلق بمن فعل ماذا.

هذا التحدي هو حالة مشتركة في العديد من الصراعات وغيرها من عمليات العدالة الانتقالية. ومع ذلك؛ من المهم عدم الاستهانة بالتحدي المتمثل في توثيق الماضي وإثبات الحقائق في مثل هذا السياق[١].

٥- طول أمد الصراع يصعب المهمة:

على مدى العقـــود الأربعة الماضية؛ ارتكب العديد من الأفراد العديد من الجرائم خلال فترات مختلفة من الصراع الصومالي، مما يجعل السعي إلى تحقيق العدالة أمراً صعباً ويحتاج مدة من الزمـــن، لكن هذا ليس مبرراً لترك العدالة الانتقالية، والتي من الممكن أن تتســـبب في تفجر الأوضاع من جديـــد، لذلك من المهم أن تتم عملية العدالة الانتقالية على مراحل على مدى فترة طويلة.

ســـيكون من غيـــر الواقعي توقع إمكانيـــة التعامل مع تاريـــخ العنف المعقد في الصومال «دفعة واحدة» وفي وقت قصير نسبياً (سنة أو ســـنتين أو ثلاث سنوات)، وقد يكون من المفيـــد النظر في اتباع نهج تدريجي يســـمح بمعالجة المكونات المختلفة وبنـــاء بعضها على بعض، مع الاعتراف بأن الأمر قد يســـتغرق سنوات حتى تتم معالجة المجموعة الكاملة من القضايا[٢].

الخاتمة:

عودة شـــيخ محمود إلى الســـلطة مجدداً تضعه أمام تحديات حقيقيـــة، ترتبط بإنجاز إجـــراء مصالحة وطنية واستكمال مســـألة العدالة الانتقالية بين مكونات المجتمع، الذي يعاني من الاحتقان والتوترات العشـــائرية واختلالات في ميزان الســـلطة والثروة، فضلاً عن تثبيت أركان النظام الفيدرالي، وتقليص دور زعماء القبائل في العملية السياسية، وتغيير النظـــام الانتخابي من انتخابات غير مباشـــرة إلى مباشرة. كما أن مسألة المصالحة الوطنية واستكمال قضية العدالة الانتقالية بحاجةٍ إلى جهود كبيرة، وتنازلات من قِبَل القبائل، وتفعيل مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية[٣].

ومن أجل المضي في مســـار التحول الديمقراطي في الصومال؛ ينبغي معالجة مجموعة من القضايا التي أعاقت الاســـتقرار، وذلك بالعمل على اعتماد نظام سياســـي متفق عليه، وكذلك اعتماد النظام الفيدرالي، إضافةً إلى استكمال قضية العدالة الانتقالية بإقرار مبدأ المصالحة الوطنية مع حركة الشـــباب، وإعادة النظر في تشكيل مؤسسة عسكرية قومية، واعتماد دستور دائم نتاج إرادة وطنية شاملة[٤].

مسألة العدالة الانتقالية أصبحت قضية محورية وذات تداعيات مهمة، في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية أو ما بعد الانتقال من نظام شـــمولي مســـتبد إلى نظام متعدد، فقد ظل الصومال يعاني بأشكال مختلفة منذ سقوط نظام سياد بري، فضلاً عن انهيار الدولة بعد دخولها في حروب مفتوحة بين القبائل والعشائر والقوى السياسية من جهة والدولة من جهةٍ أخرى، كما أن تجربة سيطرة حركة الشباب الصومالية على مساحة واســـعة من التراب الوطني أدخل المنطقة في تحديات أمنية، اســـتدعت انخراط القوى الإقليمية كإثيوبيا وكينيا في الأزمة الصومالية، وبعد انتخابات ٢٠١٢م شهدت الصومال حالة من الاســـتقرار السياسي والأمني والتداول الســـلمي للســـلطة، ولكن آثار وتداعيات الحرب الأهلية ما زالت مســـتمرة وماثلة، مما أسهم في تعقيد إجراء انتخابات مباشرة، فضلاً عن مسألة وحدة التراب بعد انفصال أرض الصومال من جانب واحد، كل هذه قضايا بحاجةٍ إلى إقرار مبدأ العدالـــة الانتقالية حتى تســـتطيع الدولة الصومالية المضي قُدُماً نحو الأمام، واســـتكمال الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي ■

---

(١) ASSESSING THE SCOPE AND PARAM-ETERS , Op. Cit, P.57.

(٢) ASSESSING THE SCOPE AND PARAM-ETERS, Op. Cit, P.12-13.

(٣) الشافعي أبتدون، الأحـزاب السياسية في الصومال: تجليات الواقع ورهـانات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦م، تاريخ الدخول ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣م، في: http://studies.aljazeera.net/ar/re-ports/2016/09/160918094234461.html

(٤) الشافعي أبتدون، الصومال: الانتقال السياسي عبر نموذج انتخابي مباشر: تحدياته ومآلاته، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٢٣م، تاريخ الدخول ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣م، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5792